

Distr.: General
19 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والستون

١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة
بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات

اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية: الممارسات الجيدة في مجال تمكين
النساء والفتيات الريفيات، بسبل منها منع العنف الجنساني والنهوض بفرص
اللجوء إلى العدالة والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية

موجز أعده الرئيسان

١ - في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماعي مائدة مستديرة وزارية بشأن
موضوع "الممارسات الجيدة في مجال تمكين النساء والفتيات الريفيات، بسبل منها منع العنف الجنساني
والنهوض بفرص اللجوء إلى العدالة والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية" في إطار الموضوع
ذي الأولوية "التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
الريفيات". وتبادل المشاركون في اجتماعي المائدة المستديرة التجارب والدروس المستفادة والممارسات
الجيدة بشأن هذا الموضوع، مع التركيز على أطر السياسات والتشريعات الوطنية القائمة وعلى التدابير التي
حققت نتائج ملموسة لصالح النساء والفتيات الريفيات. وأشاروا إلى التحديات الماثلة لمنع ومواجهة
العنف الجنساني ضد النساء والفتيات الريفيات على الصعيد الوطني.



٢ - وترأست المستشار المعنية بالمساواة بين الجنسين لدى الرئاسة في كولومبيا، مارتا أوردونيبس، اجتماع المائدة المستديرة الأولى، وأدلت بتعليقات استهلالية. وشارك في اجتماع المائدة المستديرة الأولى وزراء ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من ١٨ دولة عضوا. وقامت نائبة المدير التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، آيسا كيرابو كاسيرا، بتلخيص الرسائل الرئيسية للمناقشة. وترأس وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر، عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، اجتماع المائدة المستديرة الثاني، وأدلى بتعليقات استهلالية. وشارك في اجتماع المائدة المستديرة الثاني وزراء ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من ١٩ دولة عضوا. وأدلت المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ناتاليا كانيم، بملاحظات ختامية.

أهمية أطر السياسات والتشريعات الوطنية باعتبارها تدابير ترمي إلى منع العنف الجنساني وكفالة توفير استجابات فعالة للنساء والفتيات الناجيات

٣ - ناقش المشاركون تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتصدي لمختلف أشكال العنف الجنساني والتي يهدف العديد منها إلى كفالة فرص الحصول على الخدمات الشاملة من قبيل اللجوء إلى القضاء والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، بما في ذلك في المناطق الريفية. وقدموا عرضا موجزا لجهودهم الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات للتأكد من أن جميع السلطات المعنية تشارك في تنفيذ استراتيجيات المساعدة المتكاملة. وقُدمت الإجراءات المنسقة بين الجهات المقدمة للخدمات الصحية والسلطات القضائية باعتبارها ذات أهمية بصفة خاصة في هذا الصدد، وجرى التأكيد على أن المجتمع المدني والمنظمات النسائية يؤديان دورا أساسيا في تعزيز تقديم المساعدة للضحايا والناجيات. وأشار بعض المتكلمين أيضا إلى دور القطاع الخاص.

٤ - وسلط المشاركون الضوء على جهودهم الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية الوطنية من أجل مواءمتها مع المعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتها (اتفاقية اسطنبول). ويتطلب تعزيز حماية النساء والفتيات قوانين متعلقة بأشكال محددة من العنف، مثل قتل الإناث والجرائم الجنسية والتحرش الجنسي في الأماكن العامة. وبغية تحسين الوعي بالتشريعات ذات الصلة لدى عموم السكان والجهات المقدمة للخدمات، يتعين أن تنشر هذه القوانين على نطاق واسع وأن تكون متاحة باللغات المحلية. وتشمل الخطوات والممارسات الجيدة الأخرى من أجل القضاء على العنف الجنساني القوانين والسياسات الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وكفالة حقوق المرأة في امتلاك الأراضي وضمان الحياة، والحد من الفجوة في الأجور بين الجنسين. وينبغي أن تشمل الترتيبات المؤسسية إنشاء هيئات وطنية لحقوق الإنسان.

التدابير الرامية إلى توفير خدمات شاملة للنساء والفتيات

٥ - وصف الوزراء توافر الخدمات الشاملة للنساء والفتيات المتضررات من العنف الجنساني. وهي تشمل المراكز الجامعة للخدمات والمأوى، وتقديم المشورة والمساعدة النفسية - الاجتماعية، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الملائمة، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، وتوسيع التغطية لتشمل المناطق الريفية.

٦ - وأكد المشاركون أن تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء أمر بالغ الأهمية في ضمان فعالية الحد من العنف ضد النساء والفتيات. وقُدِّمت ممارسات مثل استخدام الخطوط الساخنة للإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات، والتماس المساعدة والمشورة، وتدريب أفراد الشرطة والقضاة، وتعزيز إنفاذ القانون في المناطق الريفية باعتبارها ممارسات جيدة ردمت الهوة القائمة بين الضحايا والنظام القضائي.

التدابير الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي للنساء الريفيات

٧ - أكد العديد من المشاركين أهمية التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، ولا سيما عن طريق ضمان الاستقلال الاقتصادي والمالي للمرأة كوسيلة للتصدي للعنف الجنساني.

٨ - وشدّد المشاركون على أهمية الاعتراف بعمل النساء ومساهمتهن في قطاع الزراعة. وقَدِّموا أمثلة على الطريقة التي تعزّز بها موقعهن في الاقتصاد من خلال الحصول على الأراضي والوصول إلى الهياكل الأساسية والخدمات المالية. ولقد اتخذت تدابير لدعم التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، بما في ذلك تحسين سبل الاستفادة من الخدمات المالية مثل العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال وتوافر الائتمانات البالغة الصغر والتحويلات النقدية للنساء في المناطق الريفية. ولقد بذلت جهود محددة الأهداف للوصول إلى النساء المستضعفات و/أو اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز.

٩ - وأبلغ عن إحراز تقدم في زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتمكين النساء الريفيات المشتغلات بالأعمال الحرة عن طريق البرامج التي تقدم خدمات رعاية الأطفال الميسورة التكلفة والمتاحة وخطط الإرشاد.

التحديات المطروحة في مجال حماية وتمكين النساء والفتيات الريفيات

١٠ - على الرغم من أن المشاركين اتفقوا على أنه قد أحرز تقدم كبير في تمكين النساء والفتيات الريفيات، أعرب المتكلمون عن القلق لأن العنف الجنساني، بما في ذلك العنف السياسي ضد المرأة، ينتشر بين النساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية أكثر مما ينتشر بين أولئك اللواتي يعشن في المناطق الحضرية. ويزيد وضعهن تفاقمًا بسبب محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية. واسترعى الانتباه بوجه خاص إلى احتياجات النساء ذوات الإعاقة والنساء الشابات ونساء الشعوب الأصلية والنساء المهاجرات والنساء المسنات والنساء المطلقات والنساء من الأقليات اللواتي يواجهن مزيداً من التهميش. ويؤدي الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس للمناطق الريفية أيضاً إلى طرح تحديات في وضع تدابير فعالة لدعم تمكين النساء اللواتي يعشن في تلك المناطق والقضاء على أوجه الحرمان التي تعاني منها النساء بصفة خاصة في المناطق الريفية.

١١ - وأقرّ المشاركون بأن بعض المعتقدات التقليدية والثقافية هي من بين الأسباب الجذرية للعنف الجنساني وتشكل عقبات أمام إبلاغ النساء عن هذا النوع من العنف واللجوء إلى القضاء. وأشار المتكلمون إلى أن هذه التحديات تتطلب حلولاً محددة السياق بشأن قضايا من قبيل العنف العائلي وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ونوقشت أيضاً أهمية إشراك الرجال والفتيان ومعالجة الجوانب الذكورية السلبية.

١٢ - ودُكرت حالات النزاع والهشاشة باعتبارها من التحديات المحددة للحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية.